

المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة المُدارة والمملوكة من قبل النساء



إعداد

ولاء بخيت معاذ صيدم نجوى بكر

إشراف

د. رائد حلس أ. سماح الصفدي

ضمن مشروع تمكين الشباب في الريادة والمشاريع الصغيرة

منسق المشروع

بدر سالم الزهارنه

إصدار

ورقة تحليل سياسات (3)

المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة المُدارة والمملوكة من قبل النساء

إعداد فريق البحث:

نجوى بكر

ولاء بخيت

معاذ صيدم

تحت إشراف

د. رائد حلس أ. سماح الصفدي

ضمن مشروع

تمكين الشباب في الريادة والمشاريع الصغيرة

منسق المشروع

بدر سالم الزهارنه

إصدار

مؤسسة بال ثينك للدراسات الإستراتيجية - فلسطين

مايو / أيار 2022

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
3	مقدمة
4	أولاً- واقع النساء في قطاع غزة
4	(1) مشاركة النساء في القوى العاملة في قطاع غزة
5	(2) نسبة البطالة في أوساط النساء في قطاع غزة
6	(3) عدم توازن توزيع النساء العاملات في القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة
8	(4) معدل الأجور في أوساط النساء في قطاع غزة
8	ثانياً- واقع المشاريع الصغيرة المملوكة والمُدارة من قبل النساء
9	ثالثاً- المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة المملوكة والمُدارة من قبل النساء
9	(1) المعوقات الاجتماعية والثقافية
9	(2) المعوقات السياسية والقانونية والتنمية
10	(3) المعوقات الاقتصادية
11	(4) المعوقات الإدارية
12	رابعاً- التوصيات السياسية
	المراجع

تعدُّ المشاريع الصغيرة رافعاً مهماً في الاقتصاد الوطني الفلسطيني؛ نتيجة مساهمة هذه المشاريع في الناتج المحلي الإجمالي من جهةٍ، ودورها في استيعاب أكبر قدرٍ من الأيدي العاملة؛ ما يُخفض معدلات البطالة المرتفعة، وبخاصة في صفوف النساء من جهةٍ ثانيةٍ، بالإضافة إلى أنها تُمثل فرصةً للفقراء، وذوي الدَّخَل المُتدني لتوفير مصدر دخلٍ مُساعدٍ، وتُغطي جزءاً كبيراً من احتياجات الشُّوق المحلي.

وعلى الرغم من ذلك، تواجه المشاريع الصغيرة المملوكة والمُدارة من قبل النساء مجموعة من المعوقات والتحديات، جزءٌ منها مرتبطٌ بكونها تعمل في ظل اقتصاد ما يزال تحت الاحتلال، واعتماده بشكلٍ أساسيٍّ على المُساعدات والمنح الخارجية، ويتَّسم بعدم قدرته على النُّمو، وإحداث التَّمية الاقتصادية والاجتماعية؛ بسبب السَّيطرة الإسرائيلية على الموارد الطبيعية، وعلى المعابر والحدود، والتحكُّم في مصادر المواد الأولية اللازمة لتشغيل وإمداد العديد من المشاريع الصغيرة، لاسيَّما المشاريع الصغيرة في قطاع الصناعة، وجزءٌ آخر مرتبطٌ بالمجتمع المُحيط بتلك المشاريع، وكذلك نقص التَّمويل والمعلومات، ومشاكل إدارية وتسويقية، وغيرها من المعوقات والتحديات.

في هذا السِّياق، تحاول الورقة دراسة وتحليل جميع الجوانب للمعوقات والتحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة، وبخاصة التي يديرها ويقودها نساء، من خلال طرح تساؤلٍ رئيسٍ، وهو:

ما هي المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة المُدارة والمملوكة من قبل النساء في فلسطين؟

وتتبنق عن هذا التساؤل الرئيس عدة أسئلة فرعية، تتمثل فيما يأتي:

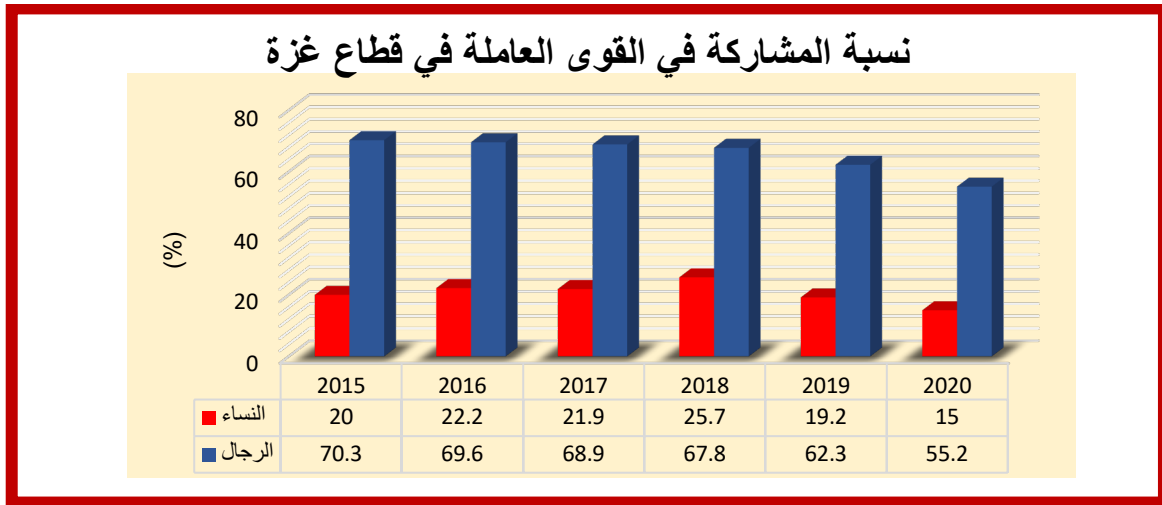
- ما هو واقع النساء في قطاع غزة؟
- ما هو واقع المشاريع الصغيرة المُدارة والمملوكة من قبل النساء في قطاع غزة؟
- ما هي المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة المُدارة والمملوكة من قبل النساء في قطاع غزة؟
- ما هي التَّوصيات السياساتية اللازمة لتطوير المشاريع الصغيرة المُدارة والمملوكة من قبل النساء في قطاع غزة؟

أولاً- واقع النساء في قطاع غزة:

للقوف على واقع للنساء في قطاع غزة، لا بدّ من دراسة المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالنساء، والتي تعطينا مؤشراً لقياس التمكين الاقتصادي في قطاع غزة، ومدى حاجة النساء للتوجّه نحو إنشاء، وإدارة، وقيادة مشاريع صغيرة خاصة بهنّ، وتتمثل هذه المؤشرات في نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة، ونسبة البطالة في صفوف النساء، وتوزيع النساء العاملات على القطاعات الاقتصادية، ومعدل الأجور.

1. مشاركة النساء في القوى العاملة في قطاع غزة:

تشير البيانات المُدرجة في الشكل رقم (1) إلى تَدني نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في قطاع غزة، والتي تعدّ من ضمن أقل المعدلات عالمياً؛ حيث بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة نحو 15%، مقابل 55.2% لمشاركة الرجال في القوى العاملة في قطاع غزة خلال عام 2020م (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021، ص68).



- شكل رقم (1): نسبة المشاركة في القوى العاملة في قطاع غزة خلال الفترة (2015 - 2020)
 - إعداد الباحثين بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). مسح القوى العاملة 2020، رام الله، فلسطين.
- وغالباً ما تمتاز المجتمعات التي تشهد معدلات نمو سكانية مرتفعة (لأسباب طبيعية) بكونها مجتمعات فتية، ترتفع فيها نسبة الأفراد الذين هم في عمر الدراسة؛ إذ يشكّل السكان خارج سنّ العمل في قطاع غزة (15 عاماً فأعلى) نحو 55% من إجمالي السكان في قطاع غزة، وتعدّ هذه

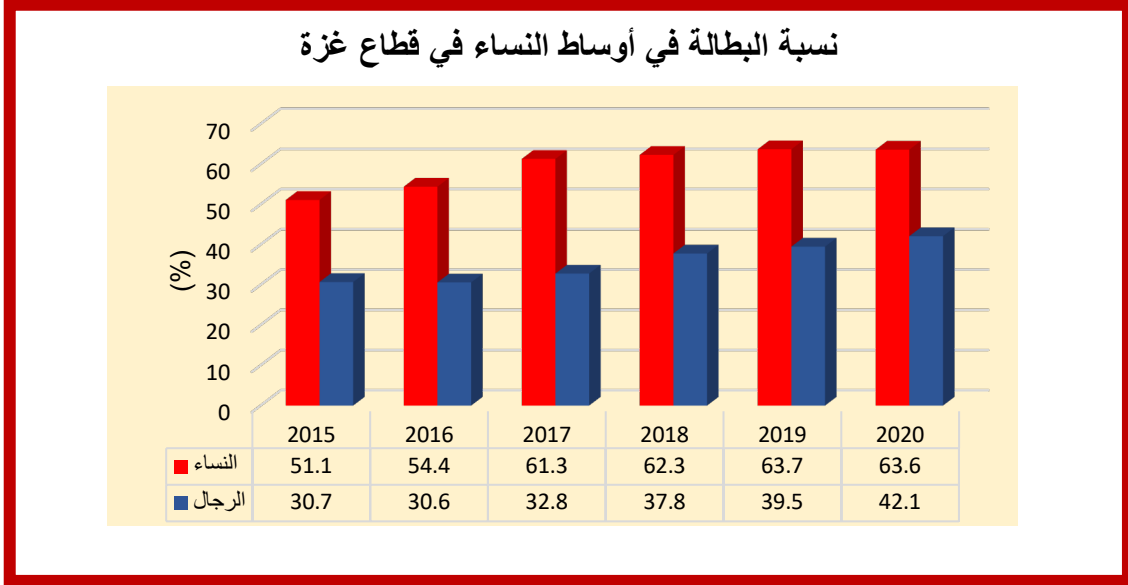
النسبة أيضًا أعلى من المستوى العالمي الذي بلغ نحو 26% في العام 2019، ونحو 33% في العالم العربي (سلطة النقد الفلسطينية، 2021، ص14).

ويترتب على ارتفاع نسبة السُّكان في سنِّ الدراسة، ارتفاع عدد الأفراد خارج سوق العمل، وهو ما أدى إلى تدني نسبة المشاركة في صفوف النساء في قطاع غزة، علاوةً على مزيدٍ من التدني خلال العام 2020م، جرّاء خروج عددٍ من النساء خارج القوى العاملة، ويعود ذلك بالأساس إلى إجراءات التباعد الاجتماعي الطَّوعية، التي انتهجها بعض الأفراد، بما فيهنَّ النِّساء، في ضوء القلق من الإصابة بمرض كورونا، دفعت عددًا كبيرًا من النساء إلى الكفِّ عن البحث عن العمل، وبالتالي خروجهنَّ من القوى العاملة (سلطة النقد الفلسطينية، 2021، ص14)، وفي المحصلة تراجعَت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في قطاع غزة بشكل لافت من 19.2%، مقارنة مع 62.3% في صفوف الرجال عام 2019م إلى نحو 15% في صفوف النساء، مقارنة مع 55.2% في صفوف الرجال في العام 2020 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021، ص68).

إنَّ تدني نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة يعني أنَّ أكثر من نصف المجتمع في قطاع غزة ما يزال لا يسهم فعليًا في الأنشطة الاقتصادية، ويعود هذا التدني إلى وصول الكثير من النساء إلى قناعة بأنَّ البحث عن عمل أمرٌ غير مُجدٍ؛ بسبب طول فترة البحث بدون نتيجة، إضافة إلى التمييز ضد النساء في الأجور، بالمقارنة مع أقرانهنَّ الذكور، وكذلك ارتفاع تكلفة التسهيلات اللازمة لعمل المرأة، مثل دور الحضانه والرعاية النهارية، للوصول إلى حالة يكون فيها عمل المرأة غير مُجدٍ من الناحية الاقتصادية، لاسيما المرأة التي لديها أطفال؛ ما يجعلها تخرج خارج سوق العمل، وهذا الواقع يشكل أهم عامل طرد للمرأة المتزوجة التي لديها أعباء تربوية من سوق العمل.

2. نسبة البطالة في أوساط النساء:

تشير البيانات المُدرجة في الشكل رقم (2) إلى ارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة بشكلٍ ملحوظٍ في أوساط النساء، والتي بلغت نحو 63.6% في أوساط النساء، مقابل 42.1% في أوساط الرجال خلال العام 2020.



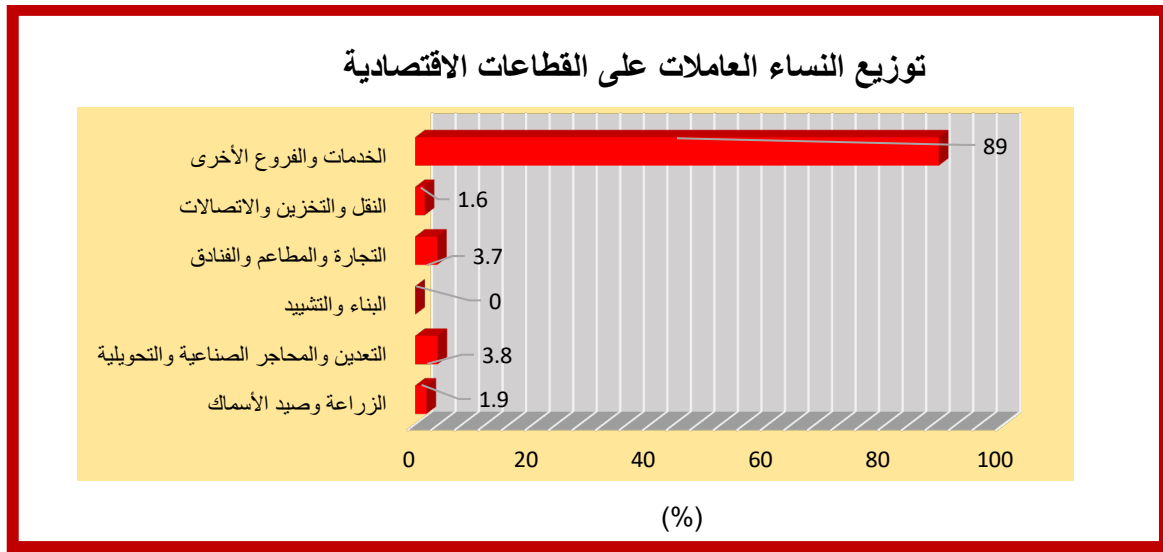
- شكل رقم (2): نسبة البطالة في أوساط النساء في قطاع غزة خلال الفترة (2015 - 2020)

- إعداد الباحثين بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). مسح القوى العاملة 2020، رام الله، فلسطين.

وتعدُّ معدلات البطالة في قطاع غزة، وبخاصة في أوساط النساء من أكثر المشكلات التي تُؤرق المواطن وصانع القرار على حدٍ سواء؛ لما يترتب على ذلك من اتِّساع دائرة الفقر، وتضاعف حدة المشكلات الاجتماعية، ويعود ارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة بشكلٍ عامٍ لأسباب عدة، منها: عجز الاقتصاد في قطاع غزة عن استيعاب الكم الهائل من العاطلين عن العمل، الذين يبحثون عن فرص عمل في منطقة جغرافية تتميز بصغر الحجم، وارتفاع الكثافة السكانية من ناحية، وعدم القدرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع منذ العام 2007، والذي تزامن مع الانقسام الفلسطيني الداخلي، وما ترتب عليه من آثار وتداعيات طالت العديد من القطاعات الاقتصادية، وكذلك الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المتكررة على القطاع، والتي تركت خلفها خسائر اقتصادية فادحة، إضافة إلى إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية في قطاع غزة (جلس، 2021، ص4).

3. عدم توازن توزيع النساء العاملات في القطاعات الاقتصادية:

بالنظر إلى الشَّكل رقم (3)، والذي يوضِّح نسبة النساء العاملات في القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة خلال العام 2020م؛ نلاحظ افتقاد النساء العاملات في قطاع غزة للتوازن من حيث توزيعها على مجمل القطاعات الاقتصادية؛ حيث يتركز حضورهنَّ في قطاع الخدمات والفروع الأخرى بنسبة 89%، في المقابل بلغت نسبة النساء العاملات في باقي القطاعات الاقتصادية نحو 11%، يتوزَّعن بواقع 1.9% يعملن في قطاع الزراعة وصيد الأسماك، و3.8% يعملن في قطاع التعدين والمحاجر الصناعية والتحويلية، و3.7% يعملن في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، فيما كان حضور النساء العاملات في قطاع البناء والتشييد معدومًا، و1.6% يعملن في قطاع النقل والتخزين والاتصالات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021، ص75).



- شكل رقم (3): توزيع النساء العاملات على القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة خلال العام 2020.
 - إعداد الباحثين بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). مسح القوى العاملة 2020، رام الله، فلسطين.
 يتضح من الشكل أعلاه تدرُّج نسبة النساء العاملات في قطاع التعدين، والمحاجر الصناعية والتحويلية، والزراعة، وصيد الأسماك، ومن المفترض أن يلعب هذان القطاعان دورًا مهمًا في استيعاب العرض من العمالة النسوية، بجانب الفجوة في معدل الأجور العالية بين الرجال والنساء، والتدني الحاد في معدل أجور النساء؛ ما دفع النساء نحو العمل في قطاع الخدمات، وبالتالي فإن هذا يقلل من مشاركة النساء العاملات في القطاعات الإنتاجية.

4. معدل الأجور في أوساط النساء في قطاع غزة:

تشير الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2020م، إلى أن ربع النساء العاملات في القطاع الخاص في غزة يتقاضون أجرًا شهريًا أقل من الحد الأدنى للأجور بنسبة 25% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021).

بالإضافة إلى أن عددًا كبيرًا من النساء في قطاع غزة يعملن بدون أجر، وهذا يعني عدم إمكانية التصرف بعائد العمل مباشرة؛ ما يقلل من فرص الاستقلال الاقتصادي للنساء، والإنفاق على تعليمهن وصحتهن، ومن ناحية أخرى فإن العمل في مشاريع أو مزارع أسرية غالبًا ما يكون على درجة متدنية من التنظيم، ودرجة عالية من الموسمية، ولا يساهم بشكل حقيقي في رفع كفاءة العاملين وتدريبهم (جلس، 2018، ص4).

إن كل هذه المؤشرات الاقتصادية تدل على أن هناك فجوة اقتصادية كبيرة بين النساء والرجال في قطاع غزة؛ ما يعني إهدارًا لأهم عنصر في المجتمع، وهو المرأة؛ الأمر الذي يتطلب المزيد من الجهود لتحقيق العدالة والتكافؤ في الفرص الاقتصادية، وجسر التباين والتفاوت الذي يميل لصالح الرجال، ومعالجة التمييز؛ حيث تعد المشاريع الصغيرة، وبخاصة النسوية مدخلًا للتخفيف من وطأة البطالة في صفوف النساء، وذلك لسبب رئيس، وهو أن اندماج النساء في النشاط الاقتصادي، وارتفاع نسبة مشاركتهن في سوق العمل، يؤدي إلى تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية، منها: الحصول على فرص التوظيف التي تؤمن لهن مصدرًا دائمًا للدخل، كذلك تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية المتاحة على المستوى القومي؛ ما يؤدي للوصول إلى النمو الاقتصادي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية للأمام.

ثانيًا - واقع المشاريع الصغيرة المملوكة والمدارة من قبل النساء:

رغم شح المعلومات والبيانات الرسمية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة التي يملكها ويديرها نساء في قطاع غزة، والنتائج عن أن هذه المشروعات في معظمها غير مسجلة، إلا أن هناك تقديرات تشير إلى أن حوالي 26% فقط من المشاريع الصغيرة، والصغيرة جدًا في قطاع غزة يملكها ويديرها نساء، وأغلب هذه المشاريع تدرج في إطار الاقتصاد غير الرسمي، وتمتلك النساء الفلسطينيات الرغبة في توسيع أعمالهن، ولكن بسبب الحركة المقيدة، والحوجز الاجتماعية والثقافية، فإنهن يفتقرن إلى الفرص للحصول على تدريب تجاري مخصص، إضافة إلى صعوبة الوصول إلى الأسواق ورأس المال (مراد، 2020، ص10).

وتجدر الإشارة إلى أنّ نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية للعام 2019م، أظهرت عدد المنشآت التي تقودها نساء في الأراضي الفلسطينية، ولكن دون تحديد طبيعة هذه المنشآت من حيث الحجم (متناهية الصغر، أو صغيرة، أو متوسطة، أو كبيرة)، والتي بلغت نحو 5236 منشأة، منها 3932 منشأة في الضفة الغربية، و1304 منشآت في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).

ثالثاً - المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة التي يملكها ويديرها نساء:

تواجه المشاريع الصغيرة التي يملكها ويديرها نساء في المجتمع الفلسطيني بصفة عامة، وفي قطاع غزة بصفة خاصة مجموعة من التّحديات والمعوقات التي تتنوع ما بين معوقات اجتماعية، وثقافية، واقتصادية، وسياسية، وقانونية، وتنموية، وإدارية، والتي يمكن توضيحها بشكل مفصل على النحو الآتي:

1. المعوقات الاجتماعية والثقافية:

تعدّ المعوقات الاجتماعية والثقافية من أبرز المعوّقات التي تواجه المشاريع الصغيرة، وبخاصة التي تملكها ويديرها نساء، ويعود ذلك إلى أنّ الرابطة الاجتماعية في قطاع غزة ما تزال تتسم بالتعصب، أو العمق والضيق الذي يكرّس الولاء للعادات والأعراف والتقاليد والتراث؛ ما يصعب مشاركة النساء في الحياة العامة عموماً، وفي تحقيق اختراق حقيقي نحو سوق العمل على وجه الخصوص؛ حيث تتأثر مشاركة النساء في عملية الإنتاج بالبنية الاجتماعية، والهيكلة الاقتصادية، بالإضافة إلى النظرة المجتمعية التقليدية لعمل النساء، وموقف المجتمع من النساء اللواتي يبدأن مشروعاً، وتحديدًا كلما اتجهت المشاريع إلى المجالات التي يشغلها الرجال تقليدياً، في ظل التقسيم الأفقي والعمودي لسوق العمل، كما تفرض النظرة المجتمعية التقليدية أيضاً العديد من القيود، أو المراقبة على تحركات النساء، وتصرفاتهنّ، ويفقدن لشبكات العلاقات العامة الضرورية لإنجاح أي مشروع، لاسيّما وأنّ علاقات النساء تنحصر في إطار عائلي، أو أطر محدودة، وهو ما أدّى في المحصلة إلى خروج النساء من المشاركة في سوق العمل (شبانة والصالح، 2008، ص10).

2. المعوقات السياسية والقانونية والتنموية:

نظرًا لخصوصية الواقع الفلسطيني بشكلٍ عام، وقطاع غزة بشكلٍ خاص؛ تشكل المعوقات السياسية عائقًا أمام المشاريع الصغيرة، وتحديدًا المملوكة والمدارة من قبل النساء، وخاصة في ظل البيئة السياسية التي تعيشها النساء في قطاع غزة، والتي لا تختلف بشكلٍ عام عن تلك التي يعيشها الرجال ويعاني منها، إلا أنها أكثر تمييزًا ضد النساء بحكم علاقات النوع الاجتماعي.

تتسم البيئة السياسية في قطاع غزة بعدم الاستقرار؛ بسبب الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة والمتصاعدة، والحصار الاقتصادي المفروض على القطاع، وما ترتب عليه من تقييد لحرية الحركة لجميع السلع والبضائع والأفراد، واستمرار حالة الانقسام الداخلي، وكذلك الاعتداءات العسكرية المتكررة، وكلها قضايا ذات تأثير كبير على النساء والرجال.

وعلى صعيد المعوقات القانونية، فقد ارتبطت بالبيئة السياسية، وتحديدًا بحالة الانقسام الفلسطيني، وما ترتب عليه من إجراءات، وسياسات اتخذها طرفا الانقسام، والتي عززت الاختلاف القانوني.

لقد ظلَّ تعطُّل المجلس التشريعي يعيق تبني منظومة تشريعية موحدة بين شطري الوطن، تكون منسجمة مع المعايير الدولية؛ ما انعكس بشكلٍ عام على قضايا النساء، وبخاصة المرتبطة بتمكين النساء اقتصاديًا، والذي يمكّن من خلال المشاريع الصغيرة النسوية؛ كونها أحد الأدوات الرئيسية لعملية التمكين الاقتصادي للنساء (سلطة النقد الفلسطينية، 2014، ص5)، يضاف إلى ذلك المعوقات القانونية المرتبطة بالنظام القانوني الفلسطيني بمجمله؛ حيث يفترق إلى مصطلحات الإقراض الصغير، والأصغر، ومتناهية الصغر، والتي تشكل النواة الأساسية لتمكين النساء اقتصاديًا من خلال المشاريع الصغيرة، ومتناهية الصغر، والتي في الأغلب تملكها النساء، فالحديث في القوانين الفلسطينية كان يقتصر على مؤسسات الإقراض المتخصصة، والشركات المالية، والمؤسسات المالية غير المصرفية، والإقراض، وأعمال الإقراض، وهكذا، بشكلٍ عام دون تخصيص (دودين، 2013، ص31).

كما جعل الانقسام التعامل مع العديد من المشكلات المعقدة والمتراعبة على مستوى تحقيق التنمية المتوازنة في جميع أرجاء الوطن، ومحاربة الفقر، وتقديم الخدمات الاجتماعية النوعية غاية في الصعوبة، وأدّى إلى إرباكات تخطيطية غير متوازنة، ولا تتواءم مع الالتزامات الواجبة تجاه المجتمع ككل، وتجاه النساء على وجه التحديد العاملات في مجال الاستثمار (سلطة النقد الفلسطينية، 2014، ص5).

3. المعوقات الاقتصادية:

إنَّ الوصول إلى التمويل والقروض بعدُ من أبرز التحديات والمعوقات الاقتصادية التي تواجه النساء في قطاع غزة، وبخاصة في مجال المشاريع الصغيرة، ليس فقط بسبب قلة القروض المتاحة، بل أيضًا بسبب الضمانات العالية المرتبطة بالقروض، وعجز النساء عن توفيرها، إمَّا بسبب قلة سيطرتهم على الموارد المالية، وملكية الأراضي، وعدم حصولهنَّ على الميراث، أو بسبب الفوائد العالية التي يتطلبها سداد القرض؛ حيث إنَّ التمويل أو القرض يتطلب ضمانات مرتفعة، لا تستطيع معظم النساء تقديمها، مثل: ضمانات أرض مسجلة باسم المقترضة، وفي السياق نفسه تحتاج المرأة إلى كفالة الزوج، أو أحد أفراد الأسرة، حتى تحصل على تمويل أو قرض من البنك التجاري، وفي أغلب الأحيان لا يستطيعون تقديم الضمانات اللازمة للحصول على التمويل، خاصة إذا كانوا غير موظفين بوظائف دائمة الدَّخْل (حكومية أو قطاع خاص)، بالإضافة إلى أنَّ تمويل البنوك ومؤسسات الإقراض يستحق عليها سعر فائدة مرتفع، وبالتالي يصبح التمويل مكلفًا بالنسبة للنساء (عيسى، مقابلة شخصية، 2022).

بالإضافة إلى أنَّ عدم وجود العدالة في سوق العمل، وصعوبة المنافسة يعدُّ أيضًا من التحديات والمعوقات التي تواجه النساء في قطاع غزة، نتيجة أنَّ سوق العمل سوق ذكوري بالدرجة الأولى، يظهر من خلال توسُّع فرص العمل، الذي يميل دائمًا لصالح الرجال، علاوة على تجنُّب النساء العمل في مجالات معينة، ومحدودية المجالات التي يمكن للنساء العمل بها، وعدم ملائمة فرص العمل للنساء في معظم الحالات، خاصة وأنَّهنَّ لا يستطعن العمل في أي مهنة، وكذلك صعوبة المنافسة لدى النساء في سوق العمل؛ نتيجة عدم توفر الخبرة المطلوبة لدى النساء التي تتيح لهنَّ الالتحاق والمنافسة على فرص العمل المتاحة (شبانة والصالح، 2008، ص27).

4. المعوقات الإدارية:

على الرغم من تزاخم الأفكار الريادية في السوق المحلي، إلا أنَّ الكثير منها تسقط بمُجرد أن ترى النور، ويعود ذلك لأسباب إدارية، لعل أهمها أنَّ الكثير من صاحبات المشاريع الصغيرة يصيبنَّ شغفهنَّ على تنفيذ فكرة مشروعهنَّ الخاص أكثر من استمراريته، وهذا يعود إلى قلة الخبرة الإدارية. ومن التحديات والمعوقات الإدارية التي تُعيق نمو المشاريع الصغيرة التي يملكها ويديرها نساء، هو غياب مهارة التفويض ومنح الصلاحيات للدرجات الإدارية الأقل، والاعتماد على مركزية اتخاذ القرار، علاوة على ذلك اتِّباع أساليب تقليدية في إدارة الموارد البشرية والمالية، بالإضافة إلى الشراكة العائمة التي تعدُّ أيضًا من المعوقات الإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة المدارة والمملوكة من قبل النساء، لاسيما وأنَّ الكثير من هذه المشاريع هي مشاريع عائلية،

وتصل إلى شراكة عبر العائلة الممتدة، وعلى الرغم من أنّ الشراكة تُضيف فرصًا أكبر للنجاح من خلال تضافر المجهودات، وتراكم الخبرات، ومشاركة رأس المال، إلا أنها في ذات الوقت تواجه مشكلة إدارية، تتمثل في عدم توزيع المهام الإدارية، وقلة الرقابة، بالإضافة إلى ضبابية توزيع الأرباح وأسهم الملكية؛ ويُضاف إلى ذلك غياب الحوافز للمُجتهدين، وعدم الفصل بين العائد على عنصر رأس المال، والعائد على الإدارة أو العمل (الفار، مقابلة شخصية، 2022).

رابعًا - التوصيات السياساتية:

من أجل معالجة التحديات والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة التي تملكها وتديرها النساء في قطاع غزة؛ تقترح الورقة السياساتية مجموعة من السياسات، وآليات التدخل، تركز بشكل أساسي على اتباع أفضل الممارسات، التي من شأنها أن تكون خارطة طريق لصنّاع القرار، وللنساء أنفسهنّ من ناحية، وتدعم وتشجّع النساء نحو التوجّه لإنشاء وإدارة المشاريع الصغيرة، باعتبارها إحدى الأدوات الرئيسة لعملية التمكين الاقتصادي، وتتمثل السياسات المقترحة فيما يأتي:

- دعم المشاريع الصغيرة التي يملكها ويديرها نساء.
- خلق بيئة مشجعة للاستثمار.
- توفير بيئة لدعم المبادرات وصاحبات الأفكار الإبداعية.

ومن أجل نجاح تنفيذ هذه السياسات، تقترح الورقة مجموعة من آليات التدخل اللازمة لتطوير المشاريع الصغيرة، وبخاصة التي يملكها ويديرها نساء، تتمثل فيما يأتي:

- تشجيع النساء للتوجه نحو البدء بمشاريع ريادية صغيرة، تمهيدًا لتطورها ووصولها إلى مراتب متقدمة، من خلال تدعيم المشاريع الريادية الصغيرة، وتدريب النساء وتأهيلهنّ لإنشاء وإدارة هذه المشاريع، وإيجاد الأسواق التي تساعد على تسويق منتجات المؤسسات النسوية التي تشغل نسبة كبيرة من النساء.
- إنشاء هيئة مستقلة لتقديم خدمات فنية وإرشادية للمشاريع الصغيرة، وبخاصة المشاريع التي يملكها ويديرها نساء، والتي تحتاج إلى متطلبات كبيرة لإنجاحها.
- تفعيل صندوق تمويل المشاريع الصغيرة، وبخاصة التي تُساهم في تمكين النساء.

- ترشيد الاستيراد من الخارج لتشجيع الاستثمار، وتطوير الصناعات الوطنية؛ ما يساهم في توفير فرص عمل جديدة، وبخاصة للمشاريع الصغيرة التي تعمل في مجال الصناعة ويملكها ويديرها نساء.
- احتضان ودعم المبادرات صاحبات الأفكار الإبداعية، والمشاريع الطموحة ماديًا وفنيًا وقانونيًا؛ لتوفير بيئة مناسبة لهنّ، ومساعدتهنّ على النمو، والتطور، وتحويل أفكارهنّ إلى مشاريع مُدرّة للدخل، قادرة على التوسع في سوق العمل المحلي، وفي أسواق العمل الخارجية (الدولية).

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). مسح القوى العاملة 2020، رام الله، فلسطين.
2. سلطة النقد الفلسطينية (2021). التقرير السنوي 2020، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، فلسطين.
3. حلس، رائد (2021). تمكين النساء اقتصاديًا بين الحصار والجائحة، ورقة عمل ضمن المؤتمر: النساء والمشاركة المجتمعية، مؤسسة صوت المجتمع - غزة، 13 أكتوبر/ تشرين الأول 2021.
4. مراد، رامي (2020). تداعيات جائحة كورونا (كوفيد - 19) على المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر التي تقودها نساء في قطاع غزة، مركز شؤون المرأة، غزة، فلسطين.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية للعام 2019، رام الله، فلسطين.
6. شبانة، لؤي والصالح، جواد (2008). مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخلات المطلوبة، مركز المرأة للدراسات والتوثيق، رام الله، فلسطين.
7. سلطة النقد الفلسطينية (2014). التقرير السنوي 2013، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، فلسطين.
8. دودين، محمود (2013). قطاع التمويل الصغير في فلسطين: الإطار القانوني وتنفيذ عقود القرض، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، رام الله، فلسطين.

المقابلات:

1. دكتور: محمود عيسى: باحث ومختص في الشأن الاقتصادي/ مركز التخطيط الفلسطيني - غزة، الأحد 22 مايو / أيار 2022.
2. دكتور: عبد الرحمن الفار: باحث اقتصادي/ محاضر أكاديمي بجامعة الأزهر - غزة، الإثنين 23 مايو/ أيار 2022.